

شذرات

عن المراكز
البحثية مجدداً

زياد هني

طرفة متداولة في الأردن منذ عقود تقول: أقلت استخبارات جلالة ملك البلاد الحسين، القبض على مواطن كان يلقي في مكان عام تمها: جواسيس، خونة، مجرمون، قتلة، لصوص، عملاء، صهاينة، وما إلى ذلك من النعوت. فلما احتج المعتقل بدعوى أنه لم يربط التهم بجلالة الملك ونظامه، أجابه ضابط الاستخبارات: «ولو، مخمنا حمير! واضح إنك بتقصد سيدنا وحكومتنا!». وهكذا كانت بعض التعليقات، القليلة، التي وصلتني إلى عنواني الرقمي، على مقالتي السابق عن مراكز بحثية وأكاديميين عاملين فيها. فالبعض أساء الفهم، إذ ظن أن المقصود مراكز محددة، بينما توهم آخرون أن المقصود هذا أو ذاك من الأشخاص، لكن من دون التوافق بينهم على اسم محدد، مع أنني ضد شخصية أي قضية، وما أقصده بنقدي هو المنهاج.

عندما تلقي نظرة على مراكز بحثية، عبر عدسة زاوية موسعة نرى أن الأمر لا يختلف في دول غربية وغير غربية. فإذا أخذنا ألمانيا مثلاً، نجد أن لكل من الأحزاب الممثلة في مجلس النواب صندوقها البحثي الخاص بها، والمخصص للدراسات الإنسانية. أي إن الهدف تقديم دراسات أكاديمية، رزان المظهر، تسوغ سياسات هذا الحزب أو ذاك، وليس نشر أبحاث علمية محايدة سياسياً. والأمر ذاته ينطبق على معهد الاستشراق الألماني ومقره في هامبورغ؛ انظر إلى صاحب اليد العليا تعرف هدف أي معهد؛ نصف ميزانية المعهد ترد من وزارة الخارجية الألمانية، أي إن الأبحاث المنشورة عليها خدمة سياسات البلاد الخارجية وعدم تضاربا معها. تجربتي الشخصية مع المعهد عندما طلب مني في مطلع التسعينيات كتابة مقالة عن اتفاقية غزة أريحا أولاً، فكتبت أن توقيع الاتفاق يؤكد ما كان يروى في الماضي عن مجرم الحرب إسحق رابين عندما «استدعي» إلى واشنطن، سفيراً لكيان العدو الصهيوني فيها، بسبب كونه عميلاً رسمياً منظماً في وكالة الاستخبارات المركزية، التي كانت تعده لتأدية دور تسويي مع زبائنها في المنطقة. اعترض المسؤول بذريعة عدم امتلاكي إثباتاً موثقاً [كذا!] على كون المقبور عميل السبي أي إيه، مع أن كلامي كان في سياق سياسي لا مراقبة أمام محكمة.

وثمة إجماع بين المراقبين العالمين بخفايا الأمور أن بعض أعضاء مجلس دول الأعراب الخليجية يقدمون منحا مالية لهذا أو ذاك من مراكز البحث الغربية كي تأخذ مصالحهم في الاعتبار عندما تنشر تقاريرها... وهل ننسى منح «لندن سكول أف إيكنمكس» العريقة سيف الإسلام القذافي شهداتي الماجستير والدكتوراه بتدخل من بليز المدعوم بدفعة مالية ضخمة لدار نشر لنشر كتاب له! تلك الشهادة لم ترفع من شأن حاملها، لكنها حطت من منزلة مانحها التي تساوت مع ما تسميه هي جمهوريات الموز!

من ناحية أخرى، على مراكز الأبحاث هذه، إن كانت تستحق صفة كهذه، أن تثبت صحة تحليلاتها. فهل توقع أي منها ما حصل في الدول الشيوعية! لكن المثير في الأمر أنه رغم الاحتجاجات الموسعة في الصحافة الوطنية على تلك الإخفاقات البينة، لا أحد من العاملين فيها فقد مركزه بسببها.

فقد لوحظ غضب شعبي على النظام في ألمانيا الشرقية في أثناء عقد أسبوع الكنيسة السنوي الذي حضره عام 1989 آلاف الشيبية اللاديينين، وعلى عكس ما كان يحصل في الماضي حيث كانت المشاركة تقتصر على المؤمنين من أتباع الكنيسة. لم تكن ثمة من حاجة إلى مراكز ولا إلى بحثة ليعلم كل من كان لصيقاً بالشارع أن الانفجار آتٍ لا محالة، لكن بسبب تردّي الأوضاع الاقتصادية فيها. وللحديث بقية.

منظمات حقوق الإنسان الغربية قرّرت مثلاً أن حركة الشعب الفلسطيني يجب أن تكون سلمية (قرع الطناجر للاحتجاج فقط) وأن رمي الحجارة يوازي جرائم حرب العدو الإسرائيلي، ويخدش حساسية الرجل الأبيض ومشاعره. وتقييد حركة التحرّز الوطنية وشلّ عملها يصعب من صلب عمل تلك المنظمات، ومن عمل المنظمات المحلية التي تستنطن الخطاب نفسه والمعايير نفسها، وتتلقّى التمويل الأوروبي والأميركي لهذا السبب. وفرض معايير تقييد وشل حركة المقاومة العربية يفصح نوابا الحكومات والمنظمات الغربية: لم يُسَق أن فُرضت قيود «أخلاقية» على أي حركة مقاومة كما يُفرض على حركة الشعب الفلسطيني. فمقاومة الشعب الفلسطيني باتت هي المتهمة، وبات العدو المحتل هو الضحية. وكل ذلك باسم الإنسانية - الإنسانية نفسها التي حكمت المشروع الاستعماري الغربي. لا تستطيع الدول الغربية فرض سيطرتها على العالم النامي بالوسائل العسكرية وحدها. والاحتلال في القرن الواحد والعشرين يحتاج إلى وسائل سيطرة وتسويغ جديدة. إن منظمات حقوق الإنسان الغربية وجماعة الـ«إن. جي. أو» التي تنتشر بسرعة وكثافة انتشار المنظمات العسكرية في لبنان في سنوات الحرب ليست إلا الوجه الآخر للاستعمار الغربي الحديث. وما يميّز منظمات حقوق الإنسان أن لها وهجاً وسحراً يغزو أحياناً عقول وقلوب الشعوب المستعمرة وشبابها الليبراليين، فنظن وهي تهتف بشعارات حقوق الإنسان أنها تهتف لنفسها فيما هي تهتف لمستعمرها ومُحتلّيها. جورج بوش (الأب) كان يلوح بتقارير منظمة العفو الدولية عن العراق في صيف 1990 وهو يبني القوة العسكرية العرمرمية لغزو المنطقة العربية وتثبيت العرش الكويتي.

إن صناعة ثقافة «حقوق الإنسان» لم تكن لها علاقة بحقوق الإنسان. كان الرجل الأبيض يستفيض في وثائق وبيانات وإعلانات عن في حقوق الإنسان والمساواة في أميركا فيما كان السود في حالة عبودية. وارتفاع منسوب خطاب حقوق الإنسان في بلادنا مرتبط بزيادة نشاط الحروب والاستعمار من دول الغرب. ولماذا لا ترتفع أصوات حكومات الغرب ومنظمات حقوق الإنسان فيها عن حقوق الإنسان العربي إلا عندما يزداد خرق حقوق الإنسان من قبل تلك الحكومات نفسها، ومن قبل من تدعم من الطغاة العرب. هي تبيع السلاح بالمليارات إلى طغاة الخليج وتعظ باليد الأخرى حول ضرورة احترام حقوق الإنسان من قبل الحكومات التي لا تشتري سلاحها. لعلنا نحتاج إلى تعريف جديد لحقوق الإنسان وإلى منظمة عربية لا تترجم بالكامل خطاب منظمات حقوق الإنسان الغربية، بل ترصد الغرض الخبيث لمنظمات حقوق الإنسان الغربية. قد يؤدّي ذلك إلى مزيد من الحرية، والقليل من قرع الطناجر الاحتجاجية.

* كاتب عربي (موقعه على الإنترنت: angryarab.blogspot.com)

رغم إعلان قيامه قبل حوالي سنة من هذا التاريخ! فبعض الدول ومنها تركيا، ما زال يعرقل ويناور ويواصل نفس السياسات والأهداف السابقة. وفي هذا السياق تقع خطة حكومة الرئيس التركي لإقامة «منطقة أمنة» غير منسقة ضمن جهد دولي: أي لا تشكل جزءاً حقيقياً من الحرب على الإرهاب، بل هي جزء من حرب الرئيس اردوغان التي توجهها مصالحه الانتخابية الداخلية أو سياسته السلطانية الإقليمية حيال الأوضاع في سوريا ومصر والمنطقة عموماً. ليست سوريا وحدها في مازق: سوريا الدولة والسلطة والشعب والدور (ومعها العرب أجمعين). الآخرون، من خصومها، هم في مازق أيضاً، بسبب عجزهم عن الانتصار في الحرب وافتقارهم إلى البدائل في المفاوضات. ذلك وجه من التعقيد يستدعي من السلطة السورية، من جهتها، تغييراً ومبادرات لم يبدأ حتى هذه الساعة (ماذا، مثلاً، لو أقدمت على إجراء بسيط من نوع إطلاق سراح بعض المعتقلين ممن لم يحملوا السلاح يوماً ورفضوا دائماً العسكرية والتدخل الخارجي)؟.

* كاتب وسياسي لبناني

لضمان التصويب الدقيق. أما السلاح الذي بحوزة المقاومة يكون أضعف وأقل دقة من سلاح العدو فهو مناسبة للنبل من حرية المقاومة تلك. لكن المعيار هذا كاذب لأن العدو الذي يتمتّع سلاح متقدّم ومتطوّر ودقيق التصويب يضرب به خيط عشواء ومن دون أي حرص على حياة المدنيين والمدنيّات. رابعاً، نشر ثقافة غربيّة صهيونيّة في الخطاب والمعايير. وعليه، يصبح موضوع الحريّات ورفع شعاره فرصة لقمع الحريّات باسمها. الحريّات هي مناسبة من أجل إتاحة المجال لأدعياء الاستعمار والاحتلال الأجنبي كي يعبروا ويحزّضوا ويجنّدوا ويحزّبوا ويبنّوا فكر الاستسلام والخضوع. إن صوت منظمات حقوق الإنسان في أميركا لا يرتفع للدفاع عن أعضاء لحزب الله أو «حماس» أو حتى أصحاب شركات كيبل محلية صغيرة ممن يحطّون محطة «المنار» على باقة المحطات الموزّعة، باسم حرية التعبير. إن مفهوم الغرب لحرية التعبير هو التعبير عن حق مناصرة أعداء العرب. لا تناصر فكر الاستسلام والخضوع. ووتش» حقوق من يُزجّ بهم في السجون العربية لأنهم يناصرون قضية كفاح شعب فلسطين. ابن كانت منظمات حقوق الإنسان عندما تعرّض «سامي شهاب» للسجن فقط لأنه كان يدعم كفاح الشعب الفلسطيني في غزة؟ هل يصبح أحمد سعادت رمزاً لسجناء الرأي الذين تتحدّث منظمة العفو الدولية عنهم؟ قطعاً، لا، لكن سعد الدين إبراهيم بات عنوان تقارير منظمات حقوق الإنسان

”

يمكن رصد سمات
محدّدة أضرت بقضية
حقوق الإنسان في
عالمنا العربي

“

عندما قضى فترة في السجن في عهد مبارك، بعد ان كان مستشاراً له ولزوجته. خامساً، مركزيّة الغرب ومعاييرها تطغى على كل نشاطات وتغطيات منظمات حقوق الإنسان. فالإنسان الغربي المعتقل في دولة نامية هو أهم من أي إنسان آخر معتقل في أي مكان في العالم، إلا في الدول الغربية نفسها. والأعراق تفعل فعلها: فالعراق الأبيض أهم في المناصرة من أعراق أخرى دونية. ومركزيّة الغرب هي تحدّد من هو السجين الذي يستحق التعاطف ومن هو السجين الذي يستحق التجاهل المطبق. سادساً، العمل في الثقافات المحلية من أجل قمع الحركات التحرريّة والاستقلاليّة من أجل فرض أجندة الدول الغربية. باسم الإنسانية، يصبح الإنسان ممنوعاً من توكّي الإنسانية.

وعملاء الاحتلال الإسرائيلي يحتلون دوماً موقع الصدارة في تقارير منظمات حقوق الإنسان وفي تغطية الإعلام الغربي التي تحرص على حياة عملاء الاحتلال أكثر من حياة أي فرد من أفراد الشعب الواقع تحت الاحتلال والقصف. كادت منظمات حقوق الإنسان الغربية أن تنتحب وتتشح بالسواد عندما أقلت حركة «حماس» القبض على عملاء للعدوّ ممن كانوا يوجّهون قصف العدو أثناء عدوان غزة الأخير. وهكذا تصبح تقارير منظمات حقوق الإنسان الغربية عن مجازر إسرائيلية تقارير تيرية للقاتل وإدانة للمُحتل - الضحية.

ثانياً، هناك تراتبية في أهمية الأفراد بناء على عقائدهم وعلى أهوائهم. أذكر مرّة انني دعيت لمناقشة تقرير مفصل لمنظمة «هيومن رايتس ووتش» في سان فرانسيسكو عن حقوق المثليين وحادثّة «كوين بوت». وأسهب التقرير الذي كتبه الخبير في المنظمة في شؤون المثلية، سكوت لونغ، في وصف حالة المتهمين وكيف انه كان يتلقى اتصالات هانفتية من أفراد المجموعة وكانوا يواصلون بمجريات التحقيق وحالة السجن أولاً بأول. من حسن حظ هؤلاء الأفراد ان كان لهم اتصالاً مباشراً مع مسؤول في المنظمة، يرفع قضاياهم وينقل وجهة نظرهم ويقوم بالضغط العام من أجل حث الحكومة المصرية على التراجع عن مفاضاتهم واضطهادهم. وقلت له: هل هناك بين الآلاف من مساجين الإخوان في سجون حسني مبارك (يومها) من يملكون رقم هاتك كي ينقلوا لك وجهة نظرهم وأحوالهم؟ لم يجبني لأن الجواب كان واضحاً. لن أدخل هنا في مناقشة أطروحة الرفيق جوزيف مسعد في كتابه «اشتفاء العرب» حول «المثلية العالمية» لكن من الضروري مناقشة وقع التبنّي السياسي لمنظمات غربيّة لقضايا معيّنة وفق عناوين معيّنة وبمعايير معيّنة، وحول إذا كان التبنّي يدخل في صالح الضحايا الذين واللواتي تنطق منظمات غربيّة باسمهم اسمهن ومن دون علمهم. كما أن الأفراد اليمينيين الرجعيّين يحظون بتغطية ومناصرة لا يحظى بها الأفراد اليساريّون التقدميون. قبل بضع سنوات منحت منظمة «هيومن رايتس ووتش» جائزة للحريّات لحام لبناني يميني (وهو كان من مؤيّد بشير الجميل في حينه). اتصلت يومها بمديرة الشرق الأوسط في المنظمة وسألتها عن سبب الاختيار، وعن الهوية السياسية للممنوح. نفت علمها بهواه السياسي إلا أنها قالت لي إنها لاحظت أنه لا يشير إلى الاجتياح الإسرائيلي في عام 1982 بـ«الاجتياح». لن يفوز شريل نخاس بجائزة حقوق إنسان من أي منظمة حقوق إنسان غربية. هذا بديهي.

ثالثاً، تعتمد منظمات حقوق الإنسان الغربية إلى فرض شروط مستحيلة على حركات التحرر خصوصاً تلك الحركات التي تقاوم احتلال إسرائيل وأميركا في البلاد العربية. ووفق معايير منظمات حقوق الإنسان، لا تستقيم مقاومة، ولا تُشْرَع، من دون حيازة صواريخ كروز الدقيقة أو طائرات إف. 16

الأكثر تطرفاً تحت شعار «إسقاط النظام» من دون أي حسابات أو تفكير في النتائج والبدائل. نجم عن ذلك إفراط وقصووية ساهما أيضاً في تعاضم الخسائر والدمار وفي ضرب فرص التسويات وحتى فرص إجراء مجرد حوار خصوصاً بعد الفشل الذريع الذي أصاب مؤتمر جنيف 2 قبل أكثر من سنة ونصف السنة. لكن الأخطر من كل ذلك كان محاولة زج قوى إرهابية في الصراع على أمل حسمه لمصلحة أعداء السلطة والدولة السورية. وقد وجد بعض هؤلاء من المنظرين التكفيريين الإرهابيين، الفرصة، ساحة لإطلاق مشروع خلافتهم «الإسلامية» التي خرجت على كل سيطرة و«مونة» وتعاون، حتى من أقرب الداعمين، ما لم تكن هي صاحبة مصلحة في ذلك.

بكلام آخر، وفي مناخ ما بعد إقرار اتفاق إيران مع الدول الست حول برنامجها النووي وما فتحة من أفاق، ومع تصاعد المخاطر والاستنزاف وسعي القوى الإقليمية الأكثر تورطاً، إلى التفتيش عن مخارج نجاة، تفتقر الأزمة السورية، في صفوف المعارضة وباسمها، إلى محاور داخلي يمكن أن يشكل شريكاً لمثلي الحكم في التفاوض